

الحركة الوطنية في كينيا (١٨٩٥ - ١٩٦٣ م) .

د.هاشم بابكر محمد أحمد علوب _ أ. مساعد -قسم التاريخ _ جامعة شندي

مستخلص:

يتناول هذا البحث الحركة الوطنية في كينيا في المدة ما بين العامين (١٨٩٥ - ١٩٦٣ م) والتي تمحورت أحداثها بين طرفي نقيض في المعادلة؛ أحدهما غاصب ومحتل تمثل في الاحتلال البريطاني، وطرف آخر كثيراً ما يؤمن بقضايا النضال والحرية والكرامة .

يهدف هذا البحث إلى دراسة الحركة الوطنية في كينيا، في أعقاب السيطرة البريطانية عليها، غداة انعقاد مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م) والذي أعطى الضوء الأخضر لسطوة الاستعمار الأوروبي على شعوب العالم الثالث . توصل الباحث إلى عدة نتائج، نوردتها في الآتي :

١. اعتمد البريطانيون نظام الاستعمار الاستيطاني، غير آبهين بالشعب الكيني الذي ظل يزرع تحت وطأة الفقر والإذلال يعمل قناً، وباجرٍ بخسٍ في أرض البيض التي أساساً ملكه وكأنها القرون الوسطى .

٢. اتبعت الحركة الوطنية في كينيا منهج العمل المسلح بشقية المنظم، وغير المنظم والذي تمثل في هجمات ثوار الماوماو الدامية، وعندما تبين فشلها في إحداث التحرر المنشود - لجأ كل من الانجليز والوطنيين إلى المفاوضات باعتبارها الفرصة الوحيدة لحقن الدماء، والطريق المعبود نحو الحكم الذاتي؛ وذلك باحتضان لندن للمؤتمرات الدستورية الثلاثة (١٩٦٠ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ م) .

٣. رأت بريطانيا ضرورة شق صف الوطنيين المؤيدين لحزب « الكانو » الداعي إلى قيام الدولة المركزية الموحدة، والمناصرين لحزب « الكادو » الرامي إلى تقسيم كينيا إلى مناطق نفوذ يستأثر بها البيض مع منح بعض من منتسبي « الكادو » الفئات ، ومن الطبيعي أن توالي بريطانيا دعمها لحزب « الكادو » ، إلا أنها لم تفلح .

٤. اشتعلت جذوة النضال في كينيا كنتيجة مباشرة لاشتراك جُل الفعاليات السياسية والشعبية حتى كان النصر حليفاً للكينيين؛ وذلك عندما نالوا استقلالهم في عام ١٩٦٣ م.

Abstract

This study treats the national movement in Kenya in the period (1895—1963) when the events polarized between the British colonization and an opposing party that believed in the issues of struggle, liberty and honor.

This paper aims at studying the Kenyan national movement and the circumstances that led Britain to colonize Kenya shortly after Berlin conference in (1884-1885) that signaled the green light for the European colonization to rule over the nations of the third world.

The study has come to the following results:

1. The British adopted the settling colonization system. They were unconcerned with the Kenyan people whom they rendered suffering under poverty, humiliation, and worked as serfs in the plantations of the white like medieval corvee.
2. The Kenyan national movement organized itself into political parties. It adopted the ordered and unordered armed struggle of the Mau Mau bloody attacks; when that came to nothing, both parties the British and the nationalists sat to negotiations as the only means to self-rule and saving blood. Then followed the three constitutional conferences, held in London in the years (1960, 1962 and 1963).
3. Britain split the nationalists of Kano party that supported a united central government. This gave birth to the Kado party that supported dividing Kenya by giving the white people good share and pittance to other members of the Kado. Britain supported the Kado party.
4. Nearly all political and public bodies joined the strife against the colonization till that was crowned by independence in 1963.

المقدمة :

لم تُكنْ أخريات القرن التاسع عشر الميلادي بداية العلاقة بين الدخلاء، وساكني الديار الإفريقية ، إذ كانت هناك هجرات قبل ذلك التاريخ بقرون عدة، ومما لا شك فيه أن وصول الإسكندر الأكبر المقدوني إلى شواطئ الإسكندرية في القرن الرابع قبل الميلاد - كانت أولى حلقات مسلسل الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية ، والهدف من ذلك الاستفادة من خيرات مصر الوفيرة من ناحية، والإفادة من موقعها الجغرافي المتميز من ناحية أخرى . على هذا الأساس كانت منطقة شمال إفريقيا قبله لمطامع كثير من الدول والامبراطوريات على غرار الآشوريين ، الفرس ، الإغريق، الرومان ، الوندال والفينيقيين .

في خواتيم القرن التاسع عشر الميلادي - وتحديداً في المدة ما بين (١٨٤٠ - ١٨٨٥م) - أُحيكت مؤامرة خطيرة في تاريخ البشرية وُجهت ضد الشعوب الإفريقية التي لم يدر بخلدها أن هناك أيادٍ تتربص بها . في الواقع أن مؤتمر برلين ما هو إلا تسوية من التسويات الأوروبية جرت في القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت الدول ذات الأثر الفعال آنذاك بريطانيا وفرنسا والبرتغال « بحكم ريادتها في مجال الكشوف الجغرافية منذ القرن الخامس عشر الميلادي». أعطى المؤتمر الضوء الأخضر للدول الاستعمارية لإيجاد مواطنٍ قدم لها في إفريقيا ، وذلك عندما اجتمع ممثلو أربع عشرة دولة أوروبية ممن سولت لها نفسها التمدد على حساب ممتلكات الغير، ماعدا سويسرا، كما حضرته الولايات المتحدة بصفتها مراقب . أقر المؤتمر بالسماح لأي دولة أوروبية تريد أن تضع يدها على أي دولة من بلدان العالم الثالث عليها فقط إخطار الدول الأوروبية الأخرى ، وبناءً على ذلك شهدت القارة الإفريقية تكالب الدول الأوروبية ، ومما زاد الطين بلةً انعقاد مؤتمر بروكسل في ١٨٩٠م والذي جدد وأيد قرارات مؤتمر برلين، بل ذهب أبعد من ذلك؛ ففيه وضعت

إفريقيا على طاولة المفاوضات، وقُسمت إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية . عندها وقعت كينيا فريسةً للاحتلال البريطاني منذ العام ١٨٩٥م.

هدفت الدول الأوروبية من وراء عقد مؤتمر برلين (١٨٨٤ - ١٨٨٥ م) إيجاد مواطني قدم تمكنها من إفريقيا للحصول على المواد الخام بأسعار زهيدة وتصنيعها، ومن ثم تسويقها في البلدان نفسها ، إضافةً إلى وضع يدها على الممرات المائية، وعلى سبيل المثال: انصب اهتمام بلجيكا بالكنغو، وشغفت بريطانيا حباً بالسيطرة على مصر للإشراف على البحرين الأحمر والمتوسط، والأخير يؤدي إلى زهرتها البيضاء « الهند » .

بناءً على مقررات مؤتمر برلين تسابقت الدول الأوروبية نحو القارة البكر ، وهكذا فازت بريطانيا بنصيب الأسد من الأسلاب ^(١). فها هي تمد أmlاكها في إفريقيا من الشمال للجنوب، وبعض المناطق في الشرق على شاكلة الصومال البريطاني وكينيا، وبين عشية وضحاها وجد الكينيون أنفسهم يرزحون تحت وطأة الاحتلال البريطاني منذ العام ١٨٩٥م؛ فكان لهم طريقان لا ثالث لهما إما الاستكانة، أو البحث عن الحرية ، فاخاروا الطريق الثاني بالرغم من وعورته، وكونه محفوف بالمخاطر، وبعد جهد طويل بالسلاح تارةً، وبالحوار تارةً أخرى كان لهم ما أرادوا؛ فكان إعلان النصر كفيلاً بإزاحة المستعمر البريطاني عن المشهد الكيني في العام ١٩٦٣ م ^(٢).

تقع كينيا على المحيط الهندي بشرق إفريقيا، تحدها شمالاً الحبشة والسودان، ومن الغرب أوغندا، وجنوباً تنجانيقا، ومن الشرق المحيط الهندي ، بينما تحدها من الشمال الشرقي دولة الصومال . اتخذت كينيا هذا الاسم نسبةً إلى جبل كينيا الذي يُعد ثالث الجبال ارتفاعاً في إفريقيا . تبلغ مساحتها حوالي ٢٢٤٠٠٠ ميل مربع ، يقسمها خط الاستواء إلى قسمين : الجزء الشمالي ذو المناخ الحار الجاف ماعدا الساحل فإنه حار رطب ، أما النصف الجنوبي فهو ذو مناخ متباين؛ فنجد أن أقاليم السهل الساحلي حارة رطبة . أما المرتفعات فهي تتسم بمناخ معتدل وغزير المطر، وهي أصلح الأماكن لاستيطان الرجل الأبيض . وهناك إقليم البحيرات، وهو المنطقة التي تشرف على بحيرة فيكتوريا فهي استوائية المناخ ^(٣) .

تنقسم كينيا إلى خمس مديريات : (ممبسا ، تبيدي ، ناكورو ، نيانزا وكيسومو) عاصمتها نيروبي. تشرف كينيا بحدودها الشرقية على المحيط الهندي، وتتمو بها غابات المنجروف. يتكون الشعب الكيني من مجموعة قبائل أهمها : (البانتو ، الكيكويو، الماساي ، الجلا، الكامبا)، وهناك جماعات آسيوية من العرب، والفرس، والهنود، والباكستان؛ علماً بأن الوجود الفارسي يتمركز منذ قديم الزمان على الساحل المطل على المحيط الهندي « إمبراطورية كلوة الإسلامية، أو إمبراطورية الزنج التي أسسها علي بن حسن الشيرازي سنة ٩٧٥م » ، يتركز الفرس بنسبة أكبر في مناطق ممبسا وبيت ولامو والندي . الزراعة هي عصب الاقتصاد الكيني والتي تعتمد على الأمطار والري، تنتج حقول كينيا القمح ، الذرة ، الأرز ، الكاسافا ، الموز بالإضافة إلى حاصلاتٍ أخرى تتمثل في القطن ، الشاي ، السيسل وقصب السكر ، كما أن الرعي حرفة مهمة في كينيا؛ فهي ذات ثروة وافرة من الأبقار ، الأغنام والإبل ^(٤) .

الاحتلال البريطاني لكينيا (١٨٩٥ م) :

احتلت بريطانيا كينيا عقب توقيع معاهدة مع ألمانيا أسفرت عن تقسيم شرق إفريقيا إلى مناطق نفوذ في سنة ١٨٨٨ م . قام الاحتلال البريطاني أساساً على تمزيق دولة البوسعيد العمانية الإسلامية ، فأخذت ألمانيا القسم الجنوبي أو تنجانيقا «تنزانيا الحالية » وأخذت بريطانيا كينيا، والقسم الأكبر من الصومال^(٥) . معلومٌ أنَّ الاقتصاد قاطرة تجرُّها السياسة؛ فلا عجب أن تسترت مقدمات الاحتلال البريطاني لكينيا في ١٨٩٥ م خلف شركة إفريقيا البريطانية التي توجت أعمالها بمعاهدة مع سلطان زنجبار باعتباره صاحب السلطة الشرعية على شرق إفريقيا^(٦) .

في العام ١٨٨٨ م تحصل أحد اتحادات الأعمال الخاصة البريطانية على امتياز إقامة مشاريع اقتصادية، في الوقت الذي لم يكن في مقدوره الوفاء بالتزامات المالية اللازمة . اتخذت الحكومة البريطانية هذا العجز ذريعةً؛ فاستولت على المنطقة منذ ١٨٩٥ م وسرعان ما بسطت نفوذها على سائر أنحاء البلاد، وهكذا أصبحت كينيا تعرف باسم شرق إفريقيا البريطانية ، وبحلول العام ١٩٠١ م شيدت بريطانيا خط السكة الحديد الذي يربط بين ممبسا، وبحيرة فيكتوريا، وشجعت البريطانيين على الاستيطان في كينيا بمنحهم الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة والإقامة. لم يقتصر الأمر على البريطانيين، بل تعداه ليشمل عدداً من الأوروبيين، وبعض الآسيويين . ولم يمض وقتٌ طويل حتى أسس الأوروبيون عدة مزارع كبيرة في البلاد، واستأجروا الأفارقة للعمل فيها. حكمت بريطانيا كينيا من خلال عدد من الموظفين البريطانيين، ولم يكن للأفارقة أي كلمة في شئون الحكم. اعترفت المنظمة الدولية عقب تأسيسها سنة ١٩٤٥ م بالنظام الاستعماري، واعتبرت المستعمرة جزءاً من الدولة الاستعمارية ، ونصت في ميثاقها على ضرورة ترقية شئون المستعمرات، ورفاهية سكانها، والواقع يعكس غير ذلك حيث تؤكد الأوضاع المزرية التي آلت إليها الشعوب في ظل الحكم الاستعماري^(٧) .

على ضوء ذلك فإنَّ الاستعمار نوعان : أحدهما تقليدي قديم، وهو الذي يعتمد على الاحتلال العسكري المباشر لتحقيق أهدافه، كما حدث في كينيا، والثاني استعمار حديث، وهو شكل جديد من أشكال الاستعمار ظهر بعد رفض المجتمع الدولي فكرة الاستعمار القديم ، وهذا يعني فرض السيطرة الأجنبية بشتى أنواعها : عسكرية ، سياسية ، اقتصادية ، ثقافية وفكرية على دولة ما، مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها، وهو ما يعرف بالامبريالية Imperialism^(٨) .

نظام الحكم البريطاني في كينيا (١٨٩٥-١٩٦٣ م) :

يقودُ دفة السياسة البريطانية حزبان كبيران هما : العمال والمحافظين، ونقطة التلاقي بينهما تكمن في اتفاقهما على السير بالمستعمرات حتى تحقيق الحكم الذاتي داخل نطاق «الكومنولث*» والذي بفضلُه تتحقق مستويات معيشية لائقة ، أما جوهر الخلاف بينهما فيتمثل في زمان منح الوطنيين الحكم الذاتي داخل نطاق الكومنولث* فهي هو حزب العمال يعطي الوعود بأنَّ الوقت يقترب ، بينما حزب المحافظين لا يوافق على منح هذه الوعود^(٩) .

ضُربت التوصيات التي أصدرتها حكومة المملكة المتحدة سنة ١٩٢٣ م بعرض الحائط، تلك التي وردت فيها عبارة « أنَّ كينيا إقليم أفريقي »، كما أنَّ حكومة بريطانيا تعطي الأولوية

لشعوب إفريقيا التي تمثل الغالبية في ظل مجتمع بالكاد يكون إفريقيًا خالصاً في إطار الوعود الكاذبة التي أُعطيت لشعوب دول العالم الثالث التي قاتلت إلى جانب الحلفاء في حق تقرير مصيرها بعد الحرب العالمية الأولى مباشرةً، وهذا ما لم يحدث . إلا أن السياسة البريطانية في كينيا حادت عن الطريق، والتوت على الديمقراطية بمنحها ثلاثين ألف مستعمراً أوروبياً حق انتخاب أربعة عشر عضواً للمجلس التشريعي ، بينما كان لخمسة مليون وخمسمائة مواطن أفريقي ستة أعضاء لا ينتخبون، وإنما يكون اختيارهم بواسطة الحاكم العام والذي من حقه طرد الأفريقيين في أي وقت، ولأبسط الأسباب ، كما أن الهنود الذين جلبوا للعمل بالسكة حديد، والبالغ عددهم مائة ألف كان لهم حق التمثيل بالمجلس التشريعي؛ إذ منحوا ستة أعضاء؛ أربعة من الهندوس، واثنين من المسلمين، والجالية الصغيرة من العرب التي يبلغ عددها أربعة وعشرون ألفاً كان لهم حق التمثيل باثنين من الأعضاء، أحدهما عن طريق الانتخاب، والآخر بالتعيين.

على صعيد النظام المالي أدخلت الحكومة البريطانية نظام الضرائب المدفوعة نقداً؛ ولمواجهة هذا الجور كان على الأهالي مجابهة الأمر بالعمل لمدة إضافية للحصول على أكبر عائد من المال للائفاء بمدفوعات الضرائب الباهظة . وفي مجال التربية والتعليم أنشئت مدارس على النمط البريطاني بحيث أصبح ذا مغزى سياسي واضح . فتح الأوروبيون المدارس الحكومية على نهج أوروبي صرف لتوفير المناخ التعليمي الملئم لأبنائهم، وهذا بدوره يختلف تماماً عن مستوى التعليم الموضوع أساساً للكينيين، وضد توجهاتهم وأفكارهم. أُدير التعليم على أساس التفرقة العنصرية؛ بحيث أن أبناء البيض وحدهم من يتمتعون بالتعليم الحكومي ، بينما الغالبية من أبناء الأفريقيين لا يتلقون التعليم في المدارس الحكومية ، ترأس التعليم في كينيا مديرٌ بريطاني، وكانت قراراته نهائية، وفي كثيرٍ من الأحيان مجحفة أدت لحرمان عدد كبير من أبناء الأفارقة نيل قسطٍ من التعليم. أوصدت كل الأبواب في وجه الأفريقيين، حتى أن القضاء في كينيا وجه لكلماته في وجه الشعب الكيني، وذلك عندما صار القانون الأوروبي، أو بالأحرى الإنجليزي أساساً لإدارة البلاد ، ثم عُدل وأضيفت إليه ما تتطلبه الحاجة والظروف الداخلية المحيطة على أن يظل من حق الحكومة البريطانية إلغاء، أو تعديل ما تراه مناسباً، وهكذا مهدت الطريق لجعل خضوع القانون في كينيا لأهواء ومصالح الرجل الأبيض، وبالتالي أصبح على نفسه صفة القاضي والجلاد، والشعب الكيني هو من دفع الثمن، واستحق صفة الضحية؛ لأن القوانين التي أُجيزت تتعارض مع عاداته وتقاليده وأعرافه؛ لذا عانى الأمرين في ظل هذا الوضع المتسلط^(١٠).

الحركة الوطنية في كينيا (١٩٦٣ - ١٩٦٦) :

لكي تصير الوطنية ذات مفهوم ومعنى - ينبغي أن تتناشأها سهام الإحساس بوطأة الاستعمار الذي ينهب الخيرات، ويعمّن في الاستغلال^(١١). بنهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٠م) وجدت الحركات التحررية في العالم الثالث نفسها متراصة داخل خندق واحد، توحدتها أهداف مشتركة، ولها عدوٌ مشترك، وهو المستعمر الأوروبي، خصوصاً وأن بعضاً من البلدان الأفريقية تمتعت بإرث حضاري وكيانٍ سياسي راقٍ خلال مدة العصور الوسطى، وهذا ساعد كثيراً في نمو الروح الثورية، ظهر الوعي القومي آنذاك كنتيجة مباشرة لاحتكاك الشعوب المنضوية تحت لواء دول الحلفاء مع بعضها البعض في جبهات القتال المختلفة، وكانوا يرون أن الدول الغازية لا تفوقهم في شيء إذا تُرك

لهم المجال لتسيير شئون بلدانهم^(١٣). وفي الجانب الآخر اتخذت السلطات الاستعمارية إجراءات تعسفية لتطويق الموجة الثورية عن طريق القتل والسجن والتشريد والنفي، ولكن هيهات؛ فكان لا بد للصبح أن ينجلي، ولا بد لليل الطويل من التلاشي، وهكذا تحررت الشعوب الأفريقية تتالياً من قبضة المارد الأوروبي، وعندها تمكن الوطنيون من السيطرة على أدوات الحكم والمؤسسات التشريعية والتنفيذية^(١٤).

انبثقت الأحزاب السياسية في إفريقيا عقب الحرب العالمية الثانية، وكان ريان قيادتها أفراد من فئات المثقفين، أو من فئة البرجوازية الصغيرة^(١٥). يأتي إلهام الحركة الوطنية الكينية من خلال الدروس والعبر المستنبطة عموماً، ومن شخصية (جومو كنياتا) الملهم خصوصاً، وهو المولود في نيروبي في العام ١٨٩٤م، أصوله من قبيلة دولمينج المنضوية تحت لواء المجموعة القبلية الكبرى المسماة بالكيكويو، أصبح يتيماً بعد ولادته بوقتٍ قصير؛ فنشأ وترعرع بين مبشري الكنيسة الأسكتلندية، حيث تلقى تعليماً حديثاً، ولمواهبه الشخصية أصبح سكرتيراً عاماً لجمعية الكيكويو المركزية. في العام ١٩٢٩م سافر إلى لندن لدراسة الإنثربولوجي، ولم يرجع إلا في العام ١٩٤٦م بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. أثناء إقامته في لندن كان عضواً في جمعية المثقفين الأفريقيين الذين نادوا بحركة الرابطة الأفريقية، وضمت هذه المجموعة كوامي نكروما، جورج بادامور وديبوا ناريري. اتصلت هذه الجماعة بالأحزاب التقدمية الاشتراكية، وجمعية الفايان الثقافية.

هذه الذخيرة التي تحصل عليها كنياتا في أوروبا مكنته من إيجاد مركز ريادي وقيادي في وطنه كينيا؛ فسرعان ما أصبح رئيساً لحزب اتحاد كينيا الأفريقي، ورئيس جمعية المدارس الخاصة، بالإضافة لكونه عميداً لكلية تدريب المعلمين^(١٦).

جمعية الكيكويو المركزية ١٩٢٢م :

ظهرت مساوئ استغلال البيض والتمييز العنصري أكثر سفوراً في المستعمرات الأفريقية، فتفاوتت المساوئ في أحجامها من منطقة إلى أخرى؛ فإذا كانت جنوب إفريقيا عانت الأمرين من جراء هذه السياسة - فإن مجتمع كينيا الإفريقي هو الآخر تجرع من مرارة الكأس نفسها، وبخاصة مجموعة الكيكويو التي تجاوز مرتفعات البيض، والكيكويو مجموعة من الكينيين الخُلص شعروا بمرارة الذل والهوان مع إنهم في وطنهم^(١٧). هؤلاء ينظرون بأعينهم إلى مباحج الأرض وراثتها، وهم محرومون منها، وكأنني أمثل قول الشاعر طرفة بن العبد :

كالعيس في البيداء يقتلها الظمأ *** والماء فوق ظهورها محمول

وباختلاطهم مع البيض في الحقول يستمعون إلى أحاديثهم التي تنبئ عن رغبة واضحة في التوغل على الأراضي الزراعية وفي ذات الوقت يقرؤون أفكارهم وآراءهم في الصحف المحلية التي تهدف إلى بسط سيطرتهم على المناحي السياسية والاقتصادية، كما يشاهدون بأعينهم الضغط بمختلف الوسائل للوصول إلى غايتهم. وإزاء تلك الأوضاع نظر الكيكويو لوضعهم البائس إذ غدوا يتكدسون في مزارع البيض، وهي في الأصل حقهم الأصيل؛ فرأوا ضرورة تنظيم أنفسهم في جمعية تمكنهم من إرجاع حقهم السليب^(١٨). وصاروا يقرؤون الكتب والمجلات والصحف ويمارسون المهنة والحرف. هذه الاهتمامات مكنتهم من شق الطريق وإيجاد صيغة تجمعهم وتتحدث باسمهم؛

فكانت ولادة جمعية الكيكويو المركزية في العام ١٩٢٢م ، وبطبيعة الحال أصبح جومو كنيانا أمينها العام .

منذ البداية أكدوا ذاتيتهم الأفريقية والاحتفاظ بثقافتهم كذلك أنشأوا مدارسهم الخاصة؛ لأن المدارس القائمة لا تستوعب، أو بالأصح أنهم أرادوا إبعاد ناشئتهم من مدارس المبشرين التي تحارب العادات المحلية في وقت لا زال فيه المجتمع ماسكاً بزمام عاداته وتقاليده ، وفوق ذلك أسسوا كلية التربية لرشد البلاد بمدرسين أكفاء . وهكذا ظهر جيل جديد من الكينيين تشربوا بوعي وثقافة مكنتهم من إيجاد أرضية تجمعهم من ناحية وتستوعب طموحهم الرامي للوقوف في وجه المستعمرين البيض من ناحية أخرى؛ فكان ميلاد حزب « الكانو » الذي خرج من رحم الجمعية المركزية للكيكويو^(١٨).

ولدت أفكار تشكيل حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الكيني (KANU) في مؤتمر لانكاستر هاوز بلندن في العام ١٩٤١م ليمثل طوح الأغلبية الأفريقية في كينيا ، آمن حزب الكانو (Kenyan African Union) بمبادئ الحرية والعدل والنزاهة، وكان شغله الشاغل تعويض أسر شهداء حرب الاستقلال الذين دافعوا عن تراب الأرض ، وفوق ذلك وجد الحزب المؤازرة من منظمة جذور الأعشاب (Grass Rootes) والتي كانت في السابق تتكون من أعضاء جيش تحرير كينيا رافعين شعار الحرب من أجل الأرض الحرة (Free land) عبر العمل العسكري المسلح ، وفي العام ١٩٤٣م ظهر حزب الإتحاد الديمقراطي الإفريقي الكيني (KADU) لكي يكون جبهة مناوئة لحزب « الكانو » ، رأى حزب « الكادو » (Kenya African Democracy) ضرورة تقسيم كينيا إلى مقاطعات قبلية تماماً، كما رأت بريطانيا^(١٩). وظهر كذلك تجمع اتحاد الجمعية القومية في ذلك الوقت، وصار له حيزاً في مجرى الحركة الوطنية الكينية؛ فقام بإنشاء منظمة كينيا الأفريقية لكي تقوم بدورٍ مماثلٍ لحزب « الكانو » من أجل الدفع بقضية التحرر الوطني . طفق جومو كنيانا يُندد بسياسات الاستعمار البغيضة التي سلبت أرض الأفريقيين، وجعلتهم سخرة يعملون الليل والنهار في مزارع المستوطنين البيض نظير أجرٍ زهيد ، ليس هذا فحسب بل كان على عاتق الأفريقيين تحمل أعباء الضرائب الباهظة الملقاة على كاهلهم؛ فما كان من السلطات البريطانية إلا أن ألقت القبض على جومو كنيانا . أفاد اعتقال جومو الحركة الوطنية بصفة عامة وحزب « الكانو » بصفة خاصة؛ فكانت هذه الحادثة طريقة من عدة طرق في رأس السياسة البريطانية التي ما فتئت أن استخدمت العنف، وليس هذا بالأمر المستغرب لدى السياسة البريطانية التي سحقت الحركات الثورية دون رحمة^(٢٠).

حركة الماوماو :

في واقع الأمر أن الماوماو حركةً سياسيةً ودينيةً في آنٍ واحد؛ إذ أنها نمت وترعرعت من صميم أهدافٍ داخليةٍ خاصة بالكيكويو الذين عبروا عن استيائهم وتذمرهم من الأوضاع الراهنة^(٢١). بدأ الكفاح يأخذ مجراه دموياً عندما تبنته مجموعة عرفت نفسها بثوار «ماوماو» والتي تعني :

١. أنها ترتبط بالحرفين (A,U) اللذان يمثلان Kenyan African Union .
٢. ارتباطها بكلمة « موما » ومعناها القسم عند الكيكويو .
٣. أنها تعني القوة عند الكينيين .

على كلٍ هناك نوع من القسم الذي يشير إلى الوحدة ضد الأعداء . الجدير بالذكر أن ماوماو جماعة ثورية ، ومهما يكن من أمر فقد اجتمعت الكتلة الواحدة في اتحاد كينيا الإفريقي بجانب القوة التي كانت عليها جمعية الكيكويو المركزية، ثم جاء القسم ليكمل الحلقة وينظم العقد . إذن « ماوماو » كلمة مرتبطة ارتباطاً وثيق الصلة بالقوة والوحدة المستمدة من القسم^(٢٣) . يرى الباحث أن « ماوماو » حركة وطنية صرفة اندلعت في المدة ما بين (١٩٥٢ - ١٩٦٠ م) ، قامت وانتشرت حتى طال نشاطها البلاد ، وهدف نشاطها الأساسي - بلا شك- هو إلغاء التفرقة العنصرية، وإرجاع الحق إلى أهله، وهو على العكس تماماً من وصف الغربيين لها؛ إذ نعتوها بالوحشية والهمجية.

يعتقد البعض أن تاريخ ظهور هذه الحركة في العام ١٩٤٧م؛ وذلك عندما اتجه فريق من أعضاء رابطة الكيكويو المركزية إلى العمل سراً، وتشكيل منظمة أقسم أعضاؤها على الطاعة والالتزام بالسرية، والعمل من أجل طرد المستعمر من كينيا ؛ بحيث أن القسم يلزم المنتمي للماوماو بأن يقتل، ويدمر، ويعمل كل شيء يطلب منه في أي وقت^(٢٣) .

زعمت الكاتبة الأمريكية سوزان وود بأن غرض ماوماو هو إلغاء رجعي للأوضاع الجديدة، والعودة إلى القديم مختلطاً بطموح الاستقلال والتحرر من السيطرة البريطانية . ومضى في زعمها معتقدة أن العودة إلى القديم هو القرار المؤلم بالنسبة للأفريقيين المتحضرين « الانتهازين »، وترتب على ذلك حدوث نضال بين القديم والجديد؛ حيث يمثل القديم الراسخ في الأذهان مبادئ، وأسس، وقيم لا يجوز الفكاك منها ، أما الجديد فهو المستقبل المبشر بالخير «وكان الخير من يسوقه المستعمر وحده » ؛ وبالتالي نشأت الثنائية الصارمة بين القديم والجديد . يمضي بعض الغربيين أبعد من ذلك عندما يرون أن الماماو لم يعادوا البيض فحسب، بل مضوا أبعد من ذلك عندما عادوا المسيحية نفسها، ووسائلهم في ذلك القتل والإرهاب^(٢٤).

دفع سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية باتجاه قيام هذه الحركة، وبالتالي هي وليدة ظروف خاصة نتجت عن طرد الرعايا الأفريقيين من أراضيهم، وجعلهم سخرة فيها ومنهم من ظل بدون عمل . هذه الحركة أقرب إلى أنها انتفاضة تلقائية لعبت فيها العوامل النفسية دوراً مهماً، وإن كانت العوامل الاقتصادية لها اليد الطولى في أحداثها والذي تمثل في الحرمان من الأرض. ينبغي لنا ألا ننسى الأدوار السياسية التي عملت على إذكاء روح الثورة، وتمثلت تلك الأدوار في السيطرة الأجنبية على مفاصل الدولة. ربما لم تكن هناك ثمة قيادة منظمة لحركة الماوماو، كما كان شأن اتحاد كينيا الإفريقي المنبثق من جمعية الكيكويو المركزية، ومع ذلك مثلت مظهر احتجاج قومي عاصف ضد الأوضاع السيئة^(٢٥). تمددت الثورة عسكرياً ضد السلطات البريطانية، وهكذا مثلت الحركة درجة من درجات العمل المسلح والذي بدوره أدى إلى بلبله الأوضاع، وخلق هوة كبيرة بين وزارة الداخلية والمستوطنين البيض الذين لطالما تمددوا في المستعمرات البريطانية^(٢٦). شعر هؤلاء بالخوف من جراء القتل والضرب .

نسبت السلطات البريطانية إلى الجمعية المركزية للكيكويو وجود منظمة إرهابية سرية بداخله تدعى ماوماو، وأنها تستهدف اغتيال كل الأوروبيين في كينيا ، وفي حقيقة الأمر أن كلمة ماوماو لا تعني القتل بصحيح العبارة، وإنما محاولة طرد المستعمر بشتى الطرق حتى إذا استدعى

ذلك القتل، وهو ما تبرره مقولة نيقولا ميكافيلي في كتابه الأمير « الغاية تبرر الوسيلة ». روجت الحكومة البريطانية، وجعلت من نشاط الحركة نشاطاً معادياً وصفته بالإرهاب؛ فما فتئت أن أعلنت حالة الطوارئ، كلما اشتدت هجمات الثوار على المستوطنين البيض. ظهر ذلك جلياً عندما أعلنت حالة الطوارئ في أكتوبر من العام ١٩٥٢م، وقامت الحكومة باعتقالات جماعية لأعضاء حزب اتحاد كينيا البارزين الذين أتهموا بالخروج عن القانون بتنظيمهم الهجمات الإرهابية، وعلى رأسهم جومو كنياتا، ونسب إليه قيادة التنظيم وقُدِم للمحاكمة التي استغرقت أكثر من خمسة شهور، وفي أبريل ١٩٥٣م حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات، كما صدرت ببعض قادة الحزب الآخرين أحكام قاسية كالسجن لمدة طويلة، وبالأشغال الشاقة، والإبعاد إلى المناطق النائية تماماً، كما فعلت الحكومة نفسها مع قادة ثورة ١٩٢٤م في السودان مع اختلاف الزمان والمكان، وفي يونيو ١٩٥٣م أعلنت السلطات البريطانية حل حزب « اتحاد كينيا الإفريقي » بذريعة الخروج على القانون^(٢٧). عقب ذلك بدأت السلطات موجة قمع ضد جماعات الكيكويو تحت ستار تخليص البلاد من شرور الماوماو، فألقي القبض على عد كبير من أعضاء الجماعة، وشمل الأمر جُل المنتمين لحركات التحرر الكينية الأخرى، وزجوا في السجون والمعتقلات، كما صودرت أموالهم ومواشيهم. على إثر ذلك لجأ الأهالي إلى الغابات هرباً من الاضطهاد الوحشي، وهناك سنحت الفرصة لتكوين فصائل حرب العصابات، منذ ذلك الحين كشرت الحركة عن أنيابها بحيث لم تعد الماوماو تنظيمًا خيالياً، أو أسطورياً، بل تحولت إلى قوة مجلجلة حقيقية، وتوالت هجماتها على قواعد الحكم البريطاني. هذا لا يعني أن تنظيم الماوماو ظهر بمحض الصدفة، وإنما كانت هناك ثمة أحاسيس القهر والظلم تعتمل بالنفوس، إلا أن إقدام الحكومة على التضييق، وكبت حرية الفلاحين والعمال بغير وجه حق، وبالتالي أصبحوا يعيشون جنباً إلى جنب مع الحيوانات المفترسة مع أنهم تركوها خلفهم، هذا الأمر حفزهم لإنشاء تلك الحركة^(٢٨).

افتقرت حركة ماوماو من ناحية عسكرية إلى التنظيم، ونقصتها الأسلحة اللازمة للفتك بالمستعمرين البيض. على الرغم من الهجمات الشرسة التي شنها ثوار الماوماو على المستوطنين البيض - إلا أنها وفي أحيان كثيرة وُوجهت بترسانة دفاعية مجهزة بكل أنواع الأسلحة الثقيلة، وهذا لم يثن عزيمة ثوار الماوماو إذ ظلوا يقاتلون بشجاعة فائقة طوال أربع سنوات بغرض تحرير بلادهم^(٢٩). دقت نواقيس الخطر تحذر وتندد الحكومة البريطانية بضرورة تغيير ممارساتها تجاه الأهالي، كما أخذت التقارير الحكومية تشير إلى ثمة تحركات يقوم بها وطنيون من شأنها أن تحدث ارتباكاً وبلبله في البلاد؛ لامتناس الغضب الشعبي أطلقت السلطات في أكتوبر من العام ١٩٥٣م سراح جومو كنياتا. أثار الاستقبال الذي لقيه جومو حفيظة الحكومة التي هاجت وماجت في الوقت الذي مضى فيه كنياتا قدماً، ولم يلتفت للوراء حيث قام بالتأثير على الرأي العام المحلي والقوى الشعبية لمجابهة الوجود البريطاني. نظم حزب «الكانو» حملة توقيعات أكدت سيطرة الحزب على غالبية الشعب مما أعطته دفعة قوية وساعدته على المناورة^(٣٠).

في نوفمبر من العام نفسه عاودت الحكومة البريطانية توجيه الهجمات لثوار الماوماو إلا أنها منيت بالفشل بسبب مساعدة الأهالي للثوار حيث كانوا يبلغونهم بمقدم القوات البريطانية أضف إلى ذلك وجود الثوار في مناطق الأحرار والأدغال^(٣١). خلال العامين (١٩٥٣م و ١٩٥٤م) ازداد

عدد رجال العصابات واكتسبوا خبرة في محاربة عدو متفوق في السلاح والعدة والعتاد . لم يبق أمام بريطانيا سوى إرسال قوات وطائرات إضافية من بريطانيا وروديسيا « زامبيا الآن » إلى كينيا، وأخذت هذه القوات تحاصر مناطق الغابات وتقصفها بالقنابل، وتوقع المستعمرون أن الثوار - تحت وإبل القصف والجوع - سرعان ما يسلمون أنفسهم، ولكن هذا لم يحدث ، وهكذا استمر الثوار يقاتلون بشجاعة وإقدام حتى العام ١٩٥٦م تحت مسمى جيوش تحرير الأرض « Land Free Armies »، وبقيت بعض وحداتهم في الأدغال حتى حصول البلاد على استقلالها في العام ١٩٦٣م .

راح فداء تحرير كينيا من قبضة المحتل البريطاني في المدة ما بين (١٩٥٢-١٩٥٦م) حوالي ثلاثون ألف مقاتل على الأقل، في حين بلغ عدد المعتقلين ثمانون ألفاً حيث وجدوا معاملة وحشية، وأرغموا على الأعمال الشاقة حتى فاضت روح أحد عشر معتقلاً في معسكر « هولا »^(٣٣). والحق يقال إذ نددت الصحافة البريطانية بأحداث معسكر هولا المؤسفة واصفةً مقتلهم بأنه أحد الأحداث السيئة في تاريخ بريطانيا الطويل في المستعمرات الأفريقية؛ وبالتالي لا يمكن للذاكرة نسيانها، وكأنها دنشواي أخرى، وهي الحادثة التي جرت بمنطقة دنشواي محافظة المنوفية المصرية في العام ١٩٠٦م عندما أطلق خمسة جنود بريطانيين النار على الفلاحين المصريين؛ مما أدى إلى مصرع عدد كبير منهم . يرى الباحث أن هذه الأحداث الدامية -ومثلها كثر- مثلت علامة فارقة في جوهر العلاقة بين البريطانيين، وسكان المستعمرات.

الإصلاحات الدستورية ١٩٥٤م :

بعد أن مُنيت إجراءات القمع التي أقدمت عليها السلطات البريطانية بالفشل بمحاولتها إخماد حركة التحرر في كينيا ، ومن أجل امتصاص غضب الأهالي الساخطين على الحكومة من جهة، وتهدة الصحافة البريطانية من جهة أخرى - أدخلت الحكومة بعض الإصلاحات الدستورية في فبراير من العام ١٩٥٤م . أسفرت الإصلاحات عن زيادة طفيفة في تمثيل السكان المحليين في المجلسين التشريعي والتنفيذي، وهي التي سُميت بدستور ليتلتون وزير المستعمرات البريطاني الذي زار كينيا في مارس ١٩٥٤م، وبمقتضى هذا الدستور أُعطي الكينيون لأول مرة حق انتخاب ممثليهم في المجلس التشريعي، وزاد عدد المقاعد من أربعة إلى خمسة ، كما خصص لهم منصب واحد في المجلس التنفيذي والذي صار مجلساً للوزراء . قوبلت هذه الإجراءات بردود فعل متباينة؛ إذ أيدها بعض الوطنيين، بينما وجدت الامتعاض من جانب المستوطنين الذين جسدوا معنى التكالب الأوروبي على بلدان القارة السمراء وكأنها القارة البيضاء^(٣٤).

بدأت هذه الإصلاحات تأخذ طريقها إلى التنفيذ في شهر أبريل ، عارضها عدد غير قليل من الوطنيين برغم المزايا « على قتلها » التي منحت لهم إذ رأوا أن هذه الإصلاحات ليست كافية بحيث أن السلطة التنفيذية في البلاد ما زالت تتمركز في أيدي المستوطنين بحكم تمثيلهم الكبير في المجلسين التشريعي والتنفيذي ، وعلى صعيد آخر أحدث دستور ليتلتون انشقاقاً في صفوف المستوطنين الأوروبيين إلى جماعتين : جماعة قبلت بمبدأ مشاركة الكينيين في الحكم، ودعت إلى تأسيس حزب سياسي باسم « حزب البلاد المتحد » Union Country Party « هؤلاء أصحاب مدرسة » قدهم باليد ولكن ببطء « والجماعة الثانية المستوطنون المتطرفون الذين عارضوا

إصلاحات ليتلتون، ورفضوا مبدأ مشاركة الأفريقيين في الحكم، وأسسوا حزباً سياسياً جديداً أسموه حزب الاستقلال الفدرالي « Federal Independence party »، وهؤلاء يمثلون مدرسة أضر بهم على الرأس^(٣٤).

تحت ضغط الصحافة البريطانية، مع تواصل المد الثوري الوطني- أدخلت الحكومة البريطانية إصلاحات دستورية أخرى في العام ١٩٥٦م غير أبهت بالوطنيين والمستوطنين الممتنعين. تتمثل الإصلاحات الجديدة بزيادة عدد المقاعد المخصصة في المجلس التشريعي من ستة إلى ثمانية مقاعد، كما صدر قرار برفع الحظر عن النشاط السياسي عن الكينيين، ولكن في حدود ضيقة، وهذا في حد ذاته مكسب للوطنيين. نص القرار على أن أي تنظيم أو حركة سياسية يجب أن تقوم على أساس إقليمي أو قبلي، وليس على مستوى الوطن، وفي هذا دهاء من جانب البريطانيين؛ لأنّ القبلية والإقليمية من شأنها إضعاف الرابطة الوطنية والنسيج القومي، وهذا التنظيم قبلياً كان، أم إقليمياً عليه أن يحصر نفسه فقط في الموضوعات القبلية أو الإقليمية. على إثر ذلك تشكلت أول منظمة سياسية إقليمية في العام ١٩٥٦م تحت مسمى « المؤتمر الإفريقي الإقليمي النيروي »، ثم توالى تشكيل التنظيمات السياسية الإقليمية الأخرى حتى بلغت اثنتا عشر منظمة على غرار حزب تضامن الشعب النيروي، الاتحاد الإفريقي لمبسا المؤتمر الإفريقي الإقليمي لمقاطعة الدوييت Doyeat Strip وغيرها^(٣٥).

سُرعان ما تحولت هذه التنظيمات إلى حركات كفاح في كينيا، ولم تك المهمة سهلة بسبب العقوبات والصعوبات التي وضعتها السلطات البريطانية خصوصاً عندما وضعت القيود على نشاط التنظيمات، إذ نص القانون على ضرورة الحصول على تصديق من المسئول البريطاني في الإقليم لعقد اجتماع لأي تنظيم، وكذلك النقاط التي ستطرح، ومن هم المتحدثون، ويمنع بتاتاً عقد اجتماع في الخلاء ولا عجب أن حددت السلطات كذلك عدد الاجتماعات التي ستعقد خلال الشهر، وضرورة تسجيل الخطب التي تلقى في أي اجتماع على أشرطة، كما أنّ هذه الخطب أصبحت حكراً على المكان الذي أُلقيت فيه بحيث لا يجوز إلقاؤها في مكان آخر، وفوق ذلك لا يسمح بالحدث إلا لمن حصلوا على تصريح بذلك، ولا يجاب إلا عن الأسئلة المدونة « وكأنه القطار لا تجري عجلاته إلا على قضيب السكة حديد » وليس من حق أي تنظيم إقليمي الحق في التحدث في اجتماع تنظيم آخر. معظم التنظيمات التي ظهرت بعد عام ١٩٥٦م غلب عليها الطابع الإقليمي، وتلاشت النزعة القبلية بحيث أنها لم تلب طموحات الأجيال الحالية؛ لذا التفوا على القوانين البريطانية بإتباع التنظيمات القبلية؛ فهي كفيفة بأن تكون مرحلة تفضي لتكوين التنظيمات الوطنية^(٣٦).

في مارس ١٩٥٧م أُجريت أول انتخابات في كينيا للمجلس التشريعي، وضمت القائمة المرشحة سبعا وثلاثين مرشحاً عن ثماني دوائر؛ فاز منهم ثمانية بعضوية المجلس التشريعي، وهكذا ساد البلاد نوع من التطور الدستوري الذي مهد الطريق نحو الوصول للحكم الذاتي خصوصاً عندما رفض الأعضاء المنتخبون الاعتراف بدستور ليتلتون. في هذه الأثناء انتشر القلق بين قطاعات واسعة من المجتمع الكيني على مستقبلهم باعتبارهم أهل البلاد وكانوا يرنون ببصرهم إلى طرد الدخلاء، بينما خشي المستوطنون الأوروبيون والآسيويون من تزعزع نفوذهم.

فشلت صيحات المستوطنين الأوروبيين الداعية إلى ضرورة الوحدة الأوروبية في مواجهة

التكتلات الأفريقية، وفي أكتوبر من العام ١٩٥٧م زار كينيا وزير المستعمرات البريطانية ألان لينوكس بويد لمناقشة الأوضاع الدستورية مع الأطراف المختلفة . أعلن في نوفمبر من العام نفسه عن تغييرات دستورية تقرر تنفيذها خلال العام ١٩٥٨م، وهي ما عرفت بدستور « لينوكس بويد » وبموجب الدستور الجديد أنشأ اثنا عشر مقعداً جديداً في المجلس التشريعي، منها أربعة مقاعد ذات وضع خاص، وهو نفسه الرقم المخصص للأوروبيين ، بينما خصص للآسيويين اثنا عشر مقعداً، كما نص الدستور على إنشاء مجلس الدولة « Council State » تكون مهمته الأساسية الرقابة على التشريع^(٣٧).

رفض الكينيون الإصلاحات الجديدة؛ لأنها لم تمس جوهر النظام الاستعماري، ولا وضعية الحكم البريطاني في كينيا، وعبروا صراحةً عن اعتراضهم على دستور «بويد»، كما فعلوا من قبل دستور « ليتلتون »؛ وذلك لأنها إصلاحات هزيلة. لم تجد المحاولات التي استهدفت الحكم الذاتي أية استجابة من جانب الوطنيين؛ مما أدى إلى اشتعال جذوة النضال . يرى الباحث أن إشراك الكينيين في مراكز صنع القرار بعدد أكبر - بلا شك - يرجع إلى قوة موقفهم؛ وذلك عندما أجبروا الحكومة البريطانية على توسيع قاعدة مشاركتهم في مستويات الحكم التشريعي . عند افتتاح الدورة الجديدة للمجلس التشريعي في ١٩٥٩م - انسحب الأعضاء الأفريقيون من المجلس وقاطعوه عدة أشهر، ولم يقبلوا العودة إلا بعد إعلان الجانب البريطاني ضرورة عقد مؤتمر دستوري في لندن في العام ١٩٦٠م . تبين للكينيين ضعف موقف الحكومة البريطانية أمام ضغطهم؛ لذا ارتأوا ضرورة تنظيم أنفسهم على نطاق أوسع وأشمل لكي يطالب بالحكم الذاتي ، لذا وجب على الوطنيين إعداد العدة والتسلح بما يلزم لمواجهة متطلبات مؤتمر لندن الدستوري المزمع عقده في العام ١٩٦٠م، وهذا بدوره أفضى إلى نشأة الأحزاب السياسية الكينية بغرض تنظيم وتدعيم الصفوف كنتيجة مباشرة لتطور الوعي بين الكينيين؛ وعليه كانت الرؤية العامة تصب في اتجاه إذا أراد الشعب الاستقلال عن بريطانيا - عليه أن يتخذ من الأحزاب شراعاً له مع الأخذ في الاعتبار أقدمية الحزبين « الكانو والكادو »^(٣٨). ظهرت في ذلك الوقت عدة أحزاب وطنية وهي :

١/ حزب كينيا الجديدة (Kenya Party New) :

تكون في مايو ١٩٥٩م بزعامة بلندل، ونجح في ضم أعضاء من المجلس التشريعي ينتمون إلى أجناس متعددة، إلا أنه سرعان ما حدث انقسام بين بلندل وجماعته من ناحية، وبين المعتدلين التقدميين بزعامة ماليرو من ناحية أخرى ، الأولون لا يوافقون على منح امتيازات للأفريقيين « كافتطاعهم أراضٍ زراعية لفلاحتها، أو تعيينهم في بعض المناصب الصغرى مع إنه في ذلك تقدم اقتصادي وسياسي نحو الأمام، والآخرين يرون ضرورة إعطاء مزيد من الامتيازات للأفريقيين ، كما أنهم لا يرحبون بالتقدم السياسي والاقتصادي فحسب، ولكنهم يرون أيضاً في القومية الأفريقية النامية قوة يمكن أن تزدهر لصالح إفريقيا^(٣٩) .

٢/ حزب كينيا (Kenya Party) :

تكون الحزب في فبراير من العام ١٩٥٩م. اتسم الحزب بكونه صالحاً لتمثيل نقطة الوصل اللازمة مع الرأي العام الإفريقي لشمولية برنامجه من حيث الإصلاح السياسي، وتعدى الأمر

ليشمل المسائل المتعلقة بالأرض، ونظم التعليم ومن شخصيات الحزب البارزة أرنست فاسي .

٣/ حزب كينيا القومي (Kenya National Party) :

ظهر الحزب في أبريل سنة ١٩٥٩م بزعامة موبويا، بدأ الحزب قومي المشروع كيني النزعة. أعطى الحزب الحركة الوطنية في كينيا زخماً كبيراً؛ وذلك لقوة شخصية وكاريزما موبويا، وكثيراً ما شكل الحزب خصومةً لحزب كينيا الجديدة .

٤/ حزب استقلال كينيا (Kenya Independence Movement) :

نتج هذا الحزب كنتيجة مباشرة للخلاف الأساسي في وجهات النظر بين قطبي حزب كينيا القومي موبويا وماليرو؛ فكان لابد من وجود مخرج من الأزمة الحادة التي نشبت بين القطبين؛ فكانت نشأة حزب استقلال كينيا في مارس سنة ١٩٥٩م، وهو يدعو صراحةً إلى السير في مضمار الخط الداعي للحرية مع تحديد موعد لاستقلال كينيا . أما فيما يتعلق بالأرض فقد مشى الحزب في اتجاه وضع برنامج لإعادة استيطان الأفريقيين في الأراضي العليا المقفولة على البيض، كما طالب الحزب بإصلاحات في مجال التعليم، وامتد صوته ليشمل الحريات عندما نادى بالإفراج عن الزعماء الكينيين، وعلى رأسهم كنياتا^(٤٠).

٥/ حزب مؤتمر الشعب (Peoples Convention Party) :

انشق حزب مؤتمر الشعب بقيادة بريجز - على ما يبدو- جراء الخلاف الأيديولوجي بين قطبي حزب كينيا القومي، وهذا يعني أن حزب كينيا القومي انشطر إلى اثنين، حزب استقلال كينيا، وحزب مؤتمر الشعب. تأسس الحزب في يونيو ١٩٥٩م . هدف الحزب إلى تقسيم كينيا إلى مقاطعات مستقلة، ولكنها ترتبط مع بعضها مركزياً « النظام الفدرالي » . لم تلق هذه الأفكار آذاناً صاغيةً من جانب الوطنيين أنفسهم، ولا من جانب المستوطنين البيض؛ لذلك ذهبت أدراج الرياح^(٤١).

مؤتمر لندن للدستوري ١٩٦٠م :

تحت ضغط الأحزاب السياسية والمد الشعبي أطلقت السلطات البريطانية سراح زعماء الحركة الوطنية بقيادة كنياتا في أبريل ١٩٥٩م؛ بُغية تهيئة المناخ السياسي المناسب لانعقاد مؤتمر لندن للدستوري؛ وذلك بعد أن تبين فشلها في السياسات السابقة، إلا أنها اقترفت خطأً كبيراً عندما قيدت حركة زعماء الحركة الوطنية ومنعتهم من القيام بأي نشاط سياسي؛ لخشيته من اندلاع مواجهات جديدة في البلاد ، مع العلم بأن جميع التنظيمات السياسية والشعبية كانت تناصر فكرة منح الزعماء الكينيين تفويضاً كاملاً بخاصةً كنياتا ليمثلوا الشعب الكيني في مؤتمر لندن للدستوري القادم. في ١٢/١٠/١٩٦٠م ألغت الحكومة البريطانية الطوارئ التي استمرت زهاء السبع سنوات ، وأعقب ذلك صدور عفو عام عن الكينيين الذين اتهموا بالانضمام إلى تنظيم الماوما أو التعاطف معها^(٤٢).

افتُتح مؤتمر لندن للدستوري في ١٨ يناير ١٩٦٠م برئاسة وزير المستعمرات مكلويد، وبحضور حاكم كينيا باتريك رينسيون ، واستمرت أعماله مدة تقارب الشهر. شكل المندوبون الكينيون « من جميع الأحزاب » جبهة متحدة وطالبوا بالاقتراع العام على أساس صوت واحد لكل ناخب،

وتشكيل حكومة مسئولة أمام المجلس التشريعي، ومن ثم المطالبة بالاستقلال . الجدير بالذكر أن المؤتمر أغفل مطلبى الاقتراع العام، ومنح كينيا الاستقلال، ولكنه وسع قاعدة مشاركة الكينيين في الحكم بزيادة عدد مقاعدهم في المجلس التشريعي إلى خمسٍ وثلاثين مقعداً من مجموع مقاعد المجلس التي تبلغ خمساً وستين، وهذا في حد ذاته انعطاف نحو الأعلى، ولكنه ليس بالمرتجى من المؤتمر؛ فازدادت حدة التوتر في البلاد في شكل مواجهات مسلحة من جانب الطرفين الحكومة والأهالي؛ فأرسلت الحكومة البريطانية تعزيزات عسكرية إلى كينيا التي هدد حاكمها باستخدام أشد وسائل القمع لمجابهة ذلك التوتر^(٤٣).

جرت خلال شهر مارس من العام ١٩٦٠م انتخابات تشريعية فاز بها حزب «الكانو» بأكثر المقاعد متحصلاً على أربعمائة وستين ألف صوتٍ، بينما حصل حزب «الكادو» على مائة وأربعين ألف صوتٍ . في أغسطس من العام ١٩٦١م حدث اختراق في المشهد السياسي الكيني؛ وذلك عندما سمحت السلطات البريطانية لجومو باستئناف نشاطه السياسي ، هنا وجد المنضمون تحت لواء حزب «الكانو» ضالهم المنشودة؛ فنصبوا في أكتوبر من العام نفسه كنياتاً رئيساً للحزب خلفاً للرئيس المؤقت رونالد نجالا . يقود الحزبان الكبيران «الكانو والكادو» دفة الحركة الوطنية في كينيا دون إغفال مجهودات الأحزاب والتنظيمات الانفصالية والقومية الأخرى ، و«الكانو والكادو» يشبهان تماماً الحزبين الكبيرين في السودان « وهما الأحزاب التي اندمجت في حزب واحد وهو الحزب الوطني الاتحادي في عام ١٩٥٢م، وحزب الأمة الذي ظهر للوجود سنة ١٩٤٥م »^(٤٤). حاول كنياتاً توحيد الحزبين الكبيرين على أساس برنامج مشترك، إلا أن بعض من زعماء حزب «الكادو» أصروا على مخططهم التقسيمي؛ وذلك عندما استمالتهم الحكومة البريطانية بوعدها إياهم باقتطاعهم أراضٍ زراعيةٍ بمنطقة المرتفعات، وتعيينهم في بعض الوظائف^(٤٥).

رأت السلطات البريطانية ضرورة فصل الشريط الساحلي عن كينيا على خلفية أن ذلك الشريط ضمن حدود سلطان زنبار من الناحية القانونية. يبدو أن الحكومة البريطانية هدفت من ذلك أن يكون الشريط الساحلي بحوزتها إذا ما تم استقلال كينيا ، كما أوعزت للسكان الصوماليين في إقليم شمال كينيا بالانفصال والانضمام إلى الصومال ، وفي الجنوب أخذت جماعة الماساي تطالب بالانفصال عن كينيا لتكوين دولة مستقلة، وهذا من بنات أفكار المحتل البريطاني . تناهى إلى مسامع قادة حزب الكانو أن السلطات البريطانية تعتزم عقد مؤتمرٍ دستوريٍّ ثاني في لندن بصدد مناقشة التطورات السياسية والاقتصادية في كينيا ، في غضون ذلك قرر الحزب تحديد شهر فبراير موعداً لاستقلال كينيا مستنداً على أغلبية مقاعده في المجلس التشريعي^(٤٦).

مؤتمر لندن الدستوري الثاني ١٩٦٢م :

في المدة ما بين (١٤-١٦ فبراير ١٩٦٢م) انعقد المؤتمر الدستوري الثاني بلندن، وفيه أيدت الحكومة - وبشدة- مشروع حزب «الكادو» الرامي إلى تقسيم كينيا ، بينما عارضه -

وبقوة- مندوبو حزب «الكانو» مصرين على تأسيس دولة موحدة ذات حكومة مركزية تكون لها السيطرة الفعلية على جميع أنحاء البلاد. هدفت الحكومة البريطانية إلى تجزئة مقاطعات كينيا لإضعاف النسيج القومي؛ لكي يكون لها النفوذ والسيادة. اشتد الصراع بين الحزبين بشأن المستقبل السياسي للبلاد، وحاولت الحكومة تمرير أجندتها مستغلةً هذا الجو المشحون بالتناقضات عندما رأت تأجيل بحث مسألة استقلال كينيا، ولم تأل جهداً لإيجاد حلٍ وسطٍ مرضٍ ومقبولٍ للطرفين^(٤٧). بعد جهدٍ جهيدٍ أمكن التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ بين النقيضين «الكادو والكانو» مع العلم بأنه لم يُتخذ قرار بشأن تحديدٍ موعدٍ لاستقلال كينيا. على كلٍ نصت التسوية على تشكيل برلمان من مجلسين: مجلس النواب ويُنتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام في جميع الدوائر الانتخابية، ومجلس الشيوخ، ويضم ممثلين عن مقاطعات كينيا الست، كذلك نص على تشكيل حكومة مركزية تختص بالشؤون الخارجية، التجارة الخارجية، التنمية الاقتصادية والدفاع، بينما تُكون لكل مقاطعة حكومة محلية وهيئة تشريعية.

يرى الباحث أن ما تمخض عنه مؤتمر لندن الدستوري الثاني يعني خطوة أخرى نحو الحكم الذاتي الإقليمي في إطار كينيا الموحدة.

موجب الدستور الجديد تشكلت حكومة ائتلافية حصل الأفريقيون على غالبية مناصبها؛ فمن مجموع الوزارة المكونة من ستة عشر وزيراً أُختير اثنا عشر وزيراً من الكينيين، مناصفةً بين الحزبين «الكادو والكانو»، مع العلم بأنَّ الثقل الشعبي لصالح حزب «الكانو»، وهي خطة ذكية من جانب بريطانيا حتى لا يستأثر حزب الكانو بالقرارات والتي من شأنها أن تُعجل باستقلال البلاد مما يضع بريطانيا في موقف متأزم. عُين جومو كنياتا زعيم «الكانو» وزيراً للشؤون الدستورية والتخطيط الإقليمي، وكذلك زعيم «الكادو» رونالد نجالا وزيراً لشؤون الإدارة، كما تُرك للمستوطنين البيض الوزارات الرئيسة مثل الدفاع، التجارة، الزراعة.

علماً بأنَّ السلطة العليا لإدارة البلاد كانت وما زالت في يد الحاكم العام. لم ترض مقررات مؤتمر كينيا الدستوري الثاني عزائم الشعب الكيني بكافة تياراته السياسية والشعبية إذ كانوا يتطلعون لمنحهم الاستقلال التام حتى يتسنى لهم تشكيل حكومة وطنية كاملة الدم، ومنذ مارس وحتى أكتوبر من العام ١٩٦٢م عمَّ الإضراب في كينيا والذي شمل قطاعاتٍ واسعةٍ شملت عمال المصانع، وعمال المزارع، وعمال الشحن، ومنتسبي المرافق العامة، ومعلمي وطلاب المدارس مطالبين بتحسين ظروف العمل والمعيشة مع الدعوة إلى إنهاء الاحتلال البريطاني الذي جاء بهيمنة الإقطاع الزراعي^(٤٨). شاركت جميع القوى السياسية، والشعبية في حركة الإضراب التي استمرت حوالي سبعة أشهر، وعلى إثر ذلك تعطلت الحياة في جميع المرافق الحيوية في كينيا^(٤٩).

في مايو ١٩٦٣م أُجريت انتخابات جديدة للمجلس التشريعي بغرض التخفيف من حدة الاحتقان السياسي بالبلاد، وحصل حزب «الكانو» على تأييدٍ وطنيٍّ كبير، وفاز على حزب «

الكادو « في مقاعد مجلسي النواب والشيوخ أربعة وستون للنواب وتسعة عشر للشيوخ، مقابل اثنين وثلاثين للنواب وسبعة عشر للشيوخ تحصل عليها حزب « الكادو ». في أعقاب ذلك صدر قراراً برلمانياً بمنح كينيا الحكم الذاتي، وكُلف جومو كنياتا بتشكيل الوزارة باعتباره زعيم الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، تماماً كما كان إسماعيل الأزهري في السودان عندما ترأس وزارة أول حكومة وطنية في العام ١٩٥٤م ، وبالتالي أصبح جومو أول رئيس وزراء وطني في تاريخ كينيا^(٥٠). أسقط هذا التشكيل الوزاري الجديد نهائياً مشروع التقسيم الإقليمي الذي تبناه حزب «الكادو» ، كما بادت بالفشل وراحت سدّ مجهودات المستوطنين البيض، ومن خلفهم بريطانيا الإبقاء على النظام الاستعماري وتأجيل موعد استقلال كينيا . لم يدخر جومو كنياتا وسعاً في دعوة الشعب إلى توحيد الصف لمجابهة التطورات السياسية في البلاد^(٥١).

مؤتمر لندن الدستوري الثالث ١٩٦٣م :

انعقد مؤتمر لندن الدستوري الثالث الذي جرت وقائعه في المدة ما بين (٩/٢٥ - ١٠/١٩ - ١٩٦٣م). أشارت الوقائع إلى قرب خاتمة المطاف « إعلان كينيا دولة مستقلة »، وعلى الرغم من كثرة الأصوات المنادية بمنح كينيا الاستقلال على الصعيدين الشعبي والتشريعي « رؤية حزب « الكانو » من خلال كفته الراجحة في البرلمان، إلا أنّ حزب « الكادو » طرح مشروعه الداعي إلى تقسيم كينيا تشد من عضده بريطانيا، وكأنّ عجلة الزمن تدور عقاربها نحو الماضي، إذ أنّ أعضاءه لا زالوا يعيشون في غياهب الماضي، فلم يعو بالتغيرات على مسرح الواقع غير أبهين بصوت الشعب الذي هتف باسم الحرية والانتعاق من هيمنة الإقطاع^(٥٢). نجح حزب «الكانو» في تعبئة الجماهير الساخطة على بريطانيا المحتلة أولاً، وآراء حزب «الكادو» ثانياً الداعية إلى التقسيم . إزاء ذلك نجح الحزب في دفع المؤتمر، وبناءً على مقررات الشعب الكيني الهادفة إلى اتخاذ قرار بإنشاء دولة اتحادية مركزية - حدّد موعد لاستقلال كينيا، وهو يوم ١٢/١٢/ ١٩٦٣م، وعندها أنتخب جومو كنياتا رئيساً لدولة كينيا متخذةً من الجمهورية عنواناً لها.

يرى الباحث أنّ قيادة الحركة الوطنية في كينيا وقعت على عاتق المفكرين ، الساسة ، الطلاب ، العمال وزعماء القبائل، وهذا أمر بديهي . في واقع الأمر لم ترد الإشارة إلى مشاركة الزعماء الدينيين في صنع الاستقلال، كما حدث في غينيا ، ليبيا و السودان على سبيل المثال . يقودني هذا إلى التساؤل: هل وحدها الزعامات الدينية التي تحمل لواء الإسلام لها القدرة على دفع عجلة الحراك الوطني بطريقة، أو بأخرى؟ « سموري توري في غينيا، وعمر المختار في ليبيا نموذجاً ». وفي السودان لعب زعماء الدين الطائفيون « عبد الرحمن المهدي وعلي الميرغني » دوراً في دفع قضية الاستقلال، مع الأخذ في الاعتبار آراء بعض الكتاب الذين يرون تواطؤ الطائفية السودانية مع الاحتلال البريطاني بغرض تمرير أجندتها الخاصة والتي تتعلق باحتكارها الأراضي الزراعية، وإعفاؤها من الضرائب؛ لتحقيق الربح الوفير، وما شعاري « وحدة وادي النيل، والسودان للسودانيين» إلا تزييفاً للاستقلال الحقيقي . على كلّ الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في الزاوية التي ننظر فيها

للأحداث من خلال اختلاف خشبة المسرح لدى كلٍ من طرفي المعادلة التي تُمثّلها كينيا في كفة، وغينيا وليبيا والسودان في الكفة الأخرى مع ملاحظة البعد الزمني والمكاني لكلتا الكفتين . رُحِمَا في كينيا توجب على زعماء الدين الكنسيين أداء الصلوات والتراتيل والتعاويذ المعمدية أكثر من اشتراكهم في أي فعاليةٍ أخرى . أما في البلدان الثلاثة آنفة الذكر فيبدو أنّ الإسلام كان أحد أهمّ الدوافع والمحفزات الرئيسة التي أحدثت الحراك والذي بدوره أفضى إلى التحرُّر ، فهناك كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة دلّلت وأكّدت على محاربة المعتدين بشتى الوسائل والسُّبل .

الخاتمة :

كشّر المارد البريطاني عن أنيابه غداة توقيع مؤتمر برلين (١٨٨٤-١٨٨٥م) ووضع يده على كينيا منذ العام ١٨٩٥م تحت دثار الشركة البريطانية ، ولما كانت نوايا بريطانيا منصبة في اتجاه السيطرة على مفاصل الاقتصاد في كينيا؛ خصوصاً مناطق المرتفعات، والمناطق الساحلية ذات الخصوبة العالية - ادعت أنّ الشركة البريطانية لم تقم بدورها المنوط بها، وهكذا تذرعت؛ فاستولت على كينيا منذ سنة ١٨٩٥ م .

عملت السلطات البريطانية على تهميش دور الأهالي أصحاب الحق الشرعي في كينيا ، بل اختطت نهج إذلالهم وتقتيلهم وتشريدهم، ودفعهم إلى العمل بمزارع البيض وبأجرٍ زهيد، وهذا نظام السخرة بعينه الذي ساد أوروبا في العصور الوسطى « المظلمة » . حُرِمَ الأفريقيون من فرص التعليم التي في الأصل حق مشروع ، إذ جُعلَ التعليم حكراً على أبناء المستوطنين على نسق التعليم في أوروبا؛ فكان الأهالي بين مطرقة التعليم الحكومي غير المتوفر، وسندان التعليم التبشيري المسيحي الذي نفروا منه في البداية، إلا أنهم عندما أحسُّوا بضرورة التعليم ركبوا موجته بغض النظر عن المصير. أدخل البريطانيون أنظمة قضائية ليس للكينيين سابق عهد بها؛ فكانت لهم الأعراف والتقاليد التي تتعارض مع القانون .

توصل الباحث إلى عدة نتائج :

١. انطلقت السياسة الاستعمارية بصفة عامة تدفعها أشواق السيطرة على المواد الخام في مواطنها؛ بُغية تحقيق الربح المادي الوفير .
٢. كرس الاستعمار البريطاني في كينيا جهوده من أجل الاستيطان في المناطق الزراعية المتمثلة في منطقة المرتفعات والساحل الشرقي ، مرغمين الأهالي على العمل أقناناً .
٣. خرجت ثورة ماوماو والتي ظهرت في المدة ما بين (١٩٥٢ - ١٩٦٠م) من رجم الجمعية المركزية للكيكويو، مشكلةً البدايات الحقيقية للثورة المسلحة ضد الحكم البريطاني .
٤. اتبعت السلطات البريطانية أسلوب العصا الغليظة في مواجهة الثوار بالقتل والتشريد والاعتقال؛ تبتغي ردعهم، ولكن هيهات .

٥. إزاء الضغط الشعبي الجارف قامت الحكومة بإصلاحاتٍ دستورية على غرار عقد مؤتمرات لندن الدستورية الثلاثة وما خرجت به من قرارات (١٩٦٠-١٩٦٢-١٩٦٣ م) .
٦. رأت بريطانيا ضرورة التفريق بين الوطنيين من خلال إحداث القطيعة والشقاق بين حزب «الكانو» الداعي إلى قيام الدولة المركزية الموحدة، وحزب « الكادو» الناظر بعين التقسيم، وتسانده بريطانيا .
٧. اشتعلت جذوة النضال في كينيا بتأثير كافة الفعاليات السياسية المتمثلة في الأحزاب والشعبية حتى لاح النصر، وتحررت كينيا من ربة الاستعمار البريطاني في ١٢/١٢/ ١٩٦٣ م .

الهوامش :

١. محمد متولي، إفريقيا والسيطرة الغربية، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٧م، ص٥.
2. A.j.Wills , The History Of Central Africa , London , 1956 , p122.
٣. السر سيد أحمد العراقي وآخرون ، تاريخ الأقليات الإسلامية في العالم ، ج١ ، ردمك ، المملكة العربية السعودية ، ط٢ ، ص٨٧
٤. حسني أحمد السيد حماد ، تاريخ الاستعمار البريطاني ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د٥ ، ص٢٤ .
5. Zoe March , East African , Cambridge ,1961 , p114
٦. فتحي الضو محمد ، السودان « سقوط الأقنعة - سنوات الخيبة والأمل » ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، ص٢٦٥.
٧. محمد سعد محمد سالم ، التاريخ الإفريقي ، الخرطوم ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، ص١٧٩ .
٨. فيصل محمد موسى ، موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، مطبعة جامعة النيلين ، الخرطوم ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٧٥ .
٩. حسني أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص٣١.
- * الكومنولث: هي منظمة الدول المنضوية تحت لواء الاستعمار البريطاني .
10. O.Jonson , The History OF The Yorubas , Lagos , 19٢١ , p19٥١٠/
١١. نائلي دواودة عبد الغني ، الوضع في تاريخ العالم المعاصر « حركات التحرر وقضايا معاصرة » ، دار الوفاء ، الجزائر ، د٥ ، ص٦ .
١٢. كمال هشام ، الموجز في التاريخ ، الجزائر ، ط١ ، ٢٠٠٩م ، ص١٣٦ .
١٣. Ronald Oliver , The Middle Age Of African History, Oxford, 13/ London , ١٩٦٧ , p١٩٢
١٤. keneth j . King , Kenya Historical Biographies , Nairobi , ١٩٦٩/ p ٥٠
١٥. فيصل محمد موسى ، مرجع سابق ، ص١٤٧.
١٦. نيلسون مانديلا : لرحلتي الطويلة من أجل الحرية ، ترجمة عاشور الشامس ، جمعية نشر اللغة العربية ، جوهانسبيرج ، ط١ ، ١٩٩٨م ، ص٧٣.
١٧. حسني أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص٤٦.
١٨. فيصل محمد موسى ، مرجع سابق ، ص١٤٦.
١٩. P١٦ , ١٩٨٢ / ١٩ , Tomason Joseph, Independent Kenya, Zed Press , London
٢٠. محمد سعيد القدال ، تاريخ السودان الحديث (١٨٢١ - ١٩٥٥ م) ، مركز عبد الكريم ميرغني ، أم درمان ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ص٤٠٩.
٢١. John Lonsdale, Mamau And Nation Hood , OhaioUniversty Press , ٢٠٠٣ / ٢١ , p٩.
٢٢. House Kenya , Nairobi , ١٩٧٦ , p ٢٢ / ١٠٦ b.AAogoto , Kenya before
٢٣. حلمي محروس ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ج١ : مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية،

- ط ١، ٢٠٠٤ م ، ص ٢٩ .
٢٤. Tomas Joseph, op. cit, p ٢٣ /٢٥.
٢٥. حسني أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
٢٦. Herbert H. Austin , With Macdonald In Uganda , London , ١٩٧٣ , p٧ /٢٦.
٢٧. محمد سعيد القدال ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧.
٢٨. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .
٢٩. Edward A..Alpers , Ivory and Slavers In East African London , ١٩٧٥ /٢٩ , p١٩٢ .
٣٠. حسني أحمد السيد حماد ، مرجع سابق ، ص ٦١ .
٣١. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٧٦ .
٣٢. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٧٨ .
٣٣. فرغلي علي هريدي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر«الكشوف ، الاستعمار ، الاستقلال»، دار العلم والإيمان، القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٨ م ، ص ١٥٥ .
٣٤. حلمي محروس - مرجع سابق ، ص ٤٧٩ .
٣٥. محمد سعيد القدال ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .
٣٦. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٨١ .
٣٧. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٨٨ .
٣٨. Tomas Hodgkin , Nationalism in Colonial Africa , London , ١٩٦٥ , p ١٣٩
٣٩. حسني أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٨٩ .
٤٠. حسني أحمد السيد ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .
٤١. Gorge Benet , Kenya : Apolitical History , London , ١٩٥٩ , p٤١ / ٧٣ .
٤٢. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٤٨٢ .
٤٣. محمد سعيد القدال ، مرجع سابق ، ص ٤٠٩ .
٤٤. محمد عمر بشير ، تاريخ الحركة الوطنية السودانية (١٩٠٠-١٩٦٩ م) ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٨ م ، ص ٢٨٨ .
٤٥. Gorge Benet .op .cit , p ٧٧ /٤٥ .
٤٦. Tomas Joseph , op . cit , p ١٧ /٤٦ .
٤٧. محمد سعيد القدال ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .
٤٨. Gorge Benet , op. cit , p ٨٥ /٤٨ .
٤٩. ج . ه . كول ، تاريخ الفكر السياسي والاشتراكي ، الجزء الثاني ، ترجمة عبد الكريم أحمد ، الدار المصرية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٦٥ م ، ص ٣٨٥ .
٥٠. محمد سعيد القدال ، مرجع سابق ، ص ٥١٧ .
٥١. حلمي محروس ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .
٥٢. ج . ه . كول ، مرجع سابق ، ص ٣٨٦ .